المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-06-2006 العـــدد : 2090
الصفحـات : 21 المسلسل : 159

# الشورى وهندسة أفق سياستنا الخارجية

عبدالله الطويرقي*

لربما هو قدر الدولة هنا أن تخوض وحدها معارك الأفكار وحملات الإعلام السياسية التي تفرض عليها هنا أو من الخارج، وكأنه لا خيار أمامها إلا الحسم من خلال رأس السلطة السياسية للمعارك التي تفرض عليها وحدها مع الخارج والداخل لا خيار لديها في مواجهة الحملات التشريعية والسياسية المناوئة لمصالحها وأدوارها الإقليمية والعالمية إلا الاعتماد على قدراتها الذاتية وأقنيتها الدبلوماسية المعتادة في ظل عدم وجود هيئات وطنية ناشطة في علاقاتنا الخارجية وسياسة رفع اليد لمجلس الشورى عن الشأن السياسي المحلي والدولي.. وأساليب تعاطينا السنوية المكرورة مع الحملات الحقوقية الأمريكية والأوروبية المسيّسة تجاه البلد، هي الأخرى لا تتجاوز الندب والصراخ والإدانة، وأين؟ بطبيعة الحال، دوما ما نفكر في مقالة صحافية خرافية في صحيفة أو مجلة رائجة في بلد ما، أو الظهور في برنامج تلفزيوني رائج لوجه تلفزيوني شهير في عاصمة الأرمة.لنعود بعدها لممارسة حياتنا الطبيعية دون أدنى شعور بوجود شغلة غلط كما نقول أو على الأقل لماذا ومن وكيف هي الحالة وزناً وحجماً ونوعاً وفيما إذا كانت عارضا أو وباء موسميا أو مسألة عضالاً تستلزم العناية والعلاج بأكثر من أسلوب وطريقة وفي البيئة الطبيعية لها على الضفة الأخرى من النهر.. أمرنا عجيب بل وغريب، في مسائل الإعلام وصناعة الرأي العام على الرغم من أكوام الفواجع التي أظلتنا لعقود مع هذه الضفة المقابلة للنهر.

وبقدر ما عايشنا من حملات من هذا النوع، وبقدر ما دفعنا من ضرائب موجعة لتحسين صورتنا في العالم، إلا أننا لم نتساءل قط عن كيفية كسب جولة لا معركة على الأقل أمام سيل الحملات الذي أخذ بعد الحادي عشر من سبتمبر شكل المواجهة الشاملة معنا كبلد ونظام اجتماعي سياسي اقتصادي بكل جلاء.. بل إننا تأخرنا كثيرا في الاستثمار في الشارع الأمريكي والبريطاني والوصول للرأي العام هناك ولمراكز النفوذ في النظام الإعلامي الأمريكي كمراكز إنتاج الأفكار – Think Tanks فيما عرف بخصخصة السياسة وتخلّي الحكومات عن أدوارها التقليدية في السلطة، حيث إن صناع السياسة والبرامج الحكومية الحقيقية في بلد كأمريكا ليسوا في الحكومة ولا داخل الجسم التشريعي وإنما خارجها.. في أعقاب وآخذنا نلحظ تواجدا لأساتذة جامعات وإعلاميين ورجالات مال وأعمال سعوديين في لندن وواشنطن وبرلين وطوكيو، وتفاعلا غير مسبوق للعديد من هيئاتنا ومؤسساتنا الوطنية الرسمية والخاصة مع هيئات ومنظمات خارجية مماثلة في مجالات ثقافية ومهنية وعلمية لتعزيز الصورة الحقيقية للمملكة كبلد معتدل ومنفتح على العالم عكس ما يصوّر به مناوئيه في الإعلام وفي أوساط الرأي العام.

ففي الوقت الذي يعيد فيه الملك عبدالله هندسة أفق سياسة المملكة كنموذج وحدوي شاخص في منطقة غير مستقرة، ويعيد برمجة بوصلة علاقاتنا بالعالم وفقا لشروط وحسابات العولمة،وما يترتّب على ذلك من تحوّل في أدوار وأساليب أداء أجهزة الحكومة المعنيّة بالتجارة والاستثمار والأمن والنظم وبطبيعة الحال الإعلام والدبلوماسية، لا يلوح في الأفق أي تحرّك مؤسسي جاد من مجلس كالشورى كلاعب رئيس في العملية السياسية إلى جانب الحكومة فيما يتعلق بخارطة علاقاتنا الخارجية وبحسابات استشرافية وببرامج عمل تنفيذية لتفعيل أولوياتنا الاقتصادية/ السياسية والثقافية على الأقل مع دول الاقتصادات الواعدة في الشرق الآسيوي التي تمت زيارتها في جولتي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد مؤخرا.. بل شيء غير مفهوم حقيقة، أن لا يبادر المجلس من خلال لجنة كالشؤون الخارجية لاقتراح خارطة طريق للاتفاقيات المنجزة تضعها على مساراتها العملية سواء في الجانب الحكومي أو التجاري.. مجلس الشورى بصفته التشريعية الأولى في الدولة، عليه أن يبادر لطرح برنامج عملي لتفعيل ملف صورة المملكة وحسابات مصالحها المتجدّدة في البيئات التي تمثّل ثقلا نوعيا لاقتصادنا في مرحلة التكتلات والأسواق المفتوحة.. وعندما أقول إن مجلس الشورى هو المعني بهذا الأمر، فهو من منطلق مهامه النيابية والسياسية/ الدبلوماسية مع الهيئات والمنظمات البرلمانية والحكومات الأجنبية والاتحادات والهيئات الناشطة في العمل التشريعي في العالم،والتي تعد مسألة رئيسة في عمل المجلس من جانب،وتأسيسا على رصيد الخبرة والارتباطات التي من المفترض أن المجلس استثمر فيها لأكثر من عقد من الزمان من جانب آخر.. فالمجلس بحكم مهامه الرقابية ينظر في ملف سياستنا الخارجية كجهاز تشريعي رقابي،يراجع تقارير الأداء السنوية ويناقش الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة أو مذكرات تفاهم أجهزتها مع دول وهيئات ومنظمات إقليمية ودولية، ويبدي رأيه حيالها بالقبول أو الرفض إن وجد ما يستوجب ذلك.. وفي ظل الأفق العريض جدا لأجندة مصالحنا الوطنية التي يدفع بها الملك عبدالله بشكل متسارع ويفوق إمكانات الكثير من مؤسساتنا العامة المعنية بمصالح الداخل والخارج، والتي تحتاج لمزيد من الوقت لتتمكن من مداورة أعبائها الوظيفية بالمتطلبات والمقاييس التي نتوسّع بها مصالحنا وارتباطاتنا اليوم.. وكوننا نعرف سلفا أن مسألة الوقت هذه ضريبتها قاسية في عالمنا اليوم الذي تتبدّل فيه حسابات الحكومات وتحالفات قوى الإنتاج بشكل لحظي فيما يعرف اليوم بمجتمعات الرقميات، حيث القرص ليست لمن يملك الوسائط الإلكترونية والمعلومة وإنما من يملك الجهوزية للحركة والفعل.. والاعتماد على مسألة الوقت هنا في إعادة هيكلة أداء وإنتاج مؤسساتنا لخارطة ارتباطات مصالحية بحجم عضويتنا في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع دول كالصين والهند وماليزيا مسألة مغامرة قد تفقدنا لا سمح الله الكثير من المكاسب في هذه العلاقات الحيوية جدا لنمونا وبقائنا في دائرة المنتجين لا المستهلكين في مرحلة العولمة هذه.

خارطة مصالحنا الاقتصادية وتحالفاتنا التجارية الآخذة في النمو اليوم من المتعذّر تركها تحت رحمة الحملات السياسية/ التشريعية والرهانات الحزبية الطارئة والمؤقتة المناوئة لنا كنظام اجتماعي سياسي في بلد أو أكثر يمثل لنا أولوية اقتصادية أو نرتبط معه بشراكات إستراتيجية.. ونخطئ كثيرا إن نحن راهنا على دبلوماسيتنا العامة وأقنية تفاعلنا الرسمية مع الحكومة سين أو صاد لنزع فتيل أزمة تتفاعل

> ما المانع أن يطرح المجلس برنامج تأثير إستراتيجي لتفعيل الصورة العامة للمملكة بعد أقنية تواصل مع مراكز التأثير النيابية وقوى النفوذ في الشارع وفي أوساط حملة الرسميل والهيئات والمنظمات..

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-06-2006 العـــدد : 2090
الصفحـات : 21 المسلسل : 159

أو تقنيت مشروع نيابي لمعاقبتنا اقتصاديا أو وضعنا على قوائم حظورات وممنوعات لاتحاد ما أو منظومة تحالف من أي نوع كان..ومن الصعب في عالم تتقاطع فيه مصالح الساسة ومجموعات النفوذ وقوى المجتمع المدني في مجتمعات المعلومات بشكل اختلت معه معادلات نفوذ السلطة الرسمية على الرأي العام.. فالشارع الحقيقي اليوم ترسم خارطة اتجاهاته ومواقفه قوى ووسائط ومجموعات تنتمي لعالم بديل ،قد لا تمثّل أنظمة الإعلام التقليدية فيه الكثير حتى مع سيادتها في الواقع..وقد يكون أمامنا الكثير من الوقت لتحل فيه قوى النفوذ الجديدة محل نفوذ الأنظمة التقليدية للسلطة في المجتمعات لأسباب ترجع لمتغيرات الثروة والتقانة وقدرة الأنظمة الاجتماعية السياسية/الاقتصادية على التحوّل رقميا سواء في العالم الغني أو النامي والأقل نموا.. ولذلك، من الطبيعي اليوم وجود أقنية غير تقليدية/غير رسمية لتنمية وصيانة خارطة المصالح الوطنية.. وهو ما يجعلني هنا، ألقي بالكرة كما يقال في باحة مجلس الشورى هنا وفي هذا الأمر تحديدا.. فالمجلس كما أسلفت مسؤول إلى جانب الحكومة عن تنمية وصيانة شبكة مصالحنا الوطنية المتنامية في العالم.. بمعنى ما المانع أن يطرح المجلس برنامج تأثير إستراتيجي لتفعيل الصورة العامة للمملكة بعد أقنية تواصل مع مراكز التأثير النيابية وقوى النفوذ في الشارع وفي أوساط حملة الرساميل والهيئات والمنظمات النقابية والمهنية في أكثر من بلد ووفقا لسلّم أولويات صانع القرار هنا من وقت لآخر؟ وما الذي يعطّل استفادة الدولة والقطاع التجاري هنا من مساحات حركة وخبرة أعضاء المجلس ممن كونوا رصيدا جيدا من المعرفة بمفاتيح التشغيل الحقيقية عن دول ومناطق مهمة ومؤثرة في مصالحنا؟! بل ولماذا لا يكون للمجلس دور ليس في التواجد والتمثيل الرسمي الذي تمليه عضوية المجلس في منظمات وهيئات برلمانية عالمية، وانما في تطوير برامج شراكة لقطاعات مالية وأكاديمية وربما مهنية فيما بين المملكة والدول المتقدمة في مجالات تصنيعية وتقانية مؤسسية تسهم في تسريع عملية تحوّلنا التنظيمي والإنتاجي؟! بطبيعة الحال،الإجابة لدى المجلس والذي يبدو أنه لا يستحسن لنفسه دورا طليعيا بهذا الحجم في العمل السياسي المحلي والخارجي في الوقت الراهن.. وربما لدى المجلس من الأولويات الوطنية ما هو أكثر إلحاحا وأهمية من الانخراط في شلّ تنازع الحق فيه معظم مؤسسات الدولة!! على أية حال، وفي انتظار ما قد يأتي أو لا يأتي، من المؤكد أننا سنظل فيما يبدو لي هدفا سهل المنال حتى لمراهقي النجومية السياسية وطوابير البرلمانيين المفتونين بلعبة الفلاشات والمايكروفونات والحضور الأخاذ بين ناخبيهم وجماعات الضغط التي تقف وراءهم.. وسنجد أنفسنا دوما مشغولين بإدارة أزمات تخرجنا عن المسارات الطبيعية لنا وتستنزف العقول والقلوب وحتى الريالات للأسف. اليوم، في زمن نظام عالمي تتشكل ملامحه حول ما يدّعيه عن شرور منطقتنا المتفاقمة ،سنكون دوما مادة عالية الدسم لرهانات الساسة وحسابات النخب الحزبية في السلطة أو الطامحة لها ممن يفتشون عن بضائع جماهيرية تسوّق لبقائهم في صناعة القرار في بلدانهم بأي ثمن حتى وإن كان لبعض الوقت ..بحسابات عالم اليوم المعولم في كل شيء،لم تعد الخسائر تقتصر على النظام الاجتماعي السياسي لأي بلد في العالم،بل تطال كل ما هو مصالحي وحيوي للنمو والحراك الطبيعي فيه.

---

* كاتب سعودي
twergy@alwatan.com.sa